

مرسوم رقم 175 لسنة 2025

بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أوزبكستان الموقعة في 19 يناير 2004

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024 م ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 108 لسنة 1976 بإعفاء شركات الطيران العربية والأجنبية من الضرائب، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 53 لسنة 1979 ،

- وعلى المرسوم رقم 101 لسنة 1996 بالمطابق على بروتوكول بشأن النص الرسمي الخماسي للغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو 1944) ،

- وعلى المرسوم رقم 104 لسنة 2000 بالمطابق على بروتوكول بشأن النص الرسمي السادس للغات لاتفاقية الطيران المدني (شيكاغو 1944) mesferlaw.com

- وعلى المرسوم رقم 177 لسنة 2004 بالمطابق على اتفاقية خدمات جوية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أوزبكستان ،

- وبناء على عرض وزير الخارجية ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسينا بما يلي:

مادة أولى

الموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أوزبكستان، الموقع في مدينة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2025، والمرفقة نصوصه بهذا المرسوم.

مادة ثانية

على الوزراء – كل فيما يخصه – تيفيد هذا المرسوم، وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

وزير الخارجية

عبد الله علي عبد الله اليحيى

صدر بقصر السيف في: 9 ربيع الأول 1447 هـ

الموافق: 1 سبتمبر 2025 م



الملحق بـ

بروتوكول
لتعديل الاتفاقية خدمات النقل الجوي
بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أوزبكستان
الموقعة في 19 يناير 2004

إن حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أوزبكستان (ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين
المتعاقدان")،

وإثرشأنهما توصلوا إلى اتفاق تطوير خدمات النقل الجوي بين دولة الكويت وحكومة
جمهوريّة أوزبكستان، الموقعة في 19 يناير 2004 (ويشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية")
وإدراكاً منها لأهمية تطوير خدمات النقل الجوي بين دولة الكويت وجمهورية أوزبكستان،

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة ١

توصى الطرفين المتعاقدان من خلال المشاورات الودية إلى اتفاق التعديل واستكمال الاتفاقية
على النحو التالي:

١. تقرأ الفقرة (ج) من المادة (١) من الاتفاقية على النحو التالي:
"مؤسسة نقل جوي مسجلة" تعني أي مؤسسة أو مؤسسات نقل جوي يقرم أحد الطرفين
المتعاقدان بتعيينها كتابة لدى الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمادة (٣) من هذه الاتفاقية
كمؤسسة النقل الجوي التي يحق لها تشغل الخدمات التي تتيح عليها على النحو المحدد وفقاً
للمادة (٢) من هذه الاتفاقية".

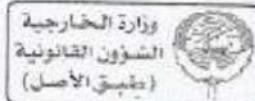
وزير الخارجية - رئيس المفوضية
أحمد عاكوف
صورة طبق الأصل

2. تقرأ المادة (3) من الاتفاقية على النحو التالي:
 1) يحق لكل طرف متعاقد أن يعرض كتابة إلى الطرف المتعاقد الآخر مذكرة نقل جوي أو أكثر بغيرهن تشغيل الخدمات المنقولة عليها على الطريق المحدد وفقاً لهذه الاتفاقية وسحب أو استبدال هذا التعيين.

2) عند استلام هذا التعيين، وطلب مؤسسة النقل الجوي المعنية بالطريقة والإجراء التنجيم لتصاريح التشغيل والرخصة الفنية، يمنح كل طرف متعاقد تصاريح المناسب بفرض التشغيل بكل قدر ممكن من التأخير في الإجراءات وذلك لممارسة الحق الموضح في المادة (2) من هذه الاتفاقية، شريطة تحقيق ما يلي:
 أ. أن يكون المقرر الرئيسي لمؤسسة النقل الجوي فيإقليم الطرف المتعاقد المعين تلك المؤسسة، و
 ب. أن تكون الرقابة التنظيمية الفعلية على مؤسسة النقل الجوي تحت سلطة هذا الطرف المتعاقد، وأن تكون تلك المؤسسة حاصلة على شهادة مشغل جوي (ش.ج) صلحة بصدرها.
 ج. أن يكون الطرف المتعاقد المعين لمؤسسة النقل الجوي مطبقاً للأحكام المحددة في المادة (14) و(15) من هذه المادة.
 د. يجب أن تكون مؤسسة النقل الجوي المعنية مؤهلة للوقاء بالشروع المفروضة عليها بموجب القوانين والنظم التي تطبق عادة على تشغيل خطوط النقل الجوي الدولي من قبل الطرف المتعاقد الذي يتلقى التعيين.

3) عند استلام التصريح بالتشغيل الذي تضمنته الفقرة (2) من هذه المادة يجوز لمؤسسة النقل الجوي المعنية أن تبدأ في أي وقت بتشغيل الخطوط المنقولة عليها التي من أجلها تم تعينها، شريطة تطبيق مؤسسة النقل الجوي للأحكام السارية في هذه الاتفاقية.

3. تقرأ المادة (4) من الاتفاقية على النحو التالي:
 1) يحق لسلطات الطيران لدى كل طرف متعاقد وقف تصاريح المشار إليها في المادة (3) من هذه الاتفاقية الخاصة بمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر وإلغاء تلك التصاريح أو تعديها أو فرض شرط على هذا التصريح بصورة مؤقتة أو دائمة، في كل:
 أ. إن لم تستطع مؤسسة النقل الجوي المعنية أن تبقى على مقر عملها الرئيسي في إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيينها، أو



بـ. قشل الطرف المتعاقد المعين لذلك المؤسسة بالمحفظة على البرقية التسلية الفعلية على تلك المؤسسة، أو ابن لم تمتلك المؤسسة شهادة مشغل جوي صادحة (شـ.جـ) صادرة من قبل تلك الطرف المتعاقد، أو
جـ. في حالة قشل الطرف المتعاقد المعين لمؤسسة النقل الجوي بتطبيق الأحكام الواردة في المادة (14) والمادة (15) من هذه الاتفاقية، أو
دـ. في حالة قشل مؤسسة النقل الجوي المعينة الواقع بالشروط المفروضة بموجب القرارات والنظم التي تتعلق عادة على تشغيل خطوط النقل الجوي الدولي من قبل الطرف المتعاقد الذي يتلقى التعليين.

(2) ما لم يكن من الضروري جداً اتخاذ إجراء فوري لمنع الخروج عن القوانين والنظم المشار إليها أعلاه، أو ما لم يتطلب اتخاذ إجراء وفقاً لأحكام المواد (14) أو (15) المتعلقة بالسلامة أو الأمان، فإنه لا تمارس الحقوق الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة إلا بعد مراجعة معاشرها بمقدار ما يقتضي ذلك بموجب المادة (16) من هذه

العنامي مسفر عايش



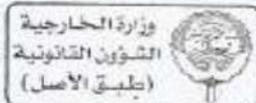
4. الملحق من الاتفاقية على النحو التالي:

الملحق جنوب الطرق

القسم 1:

الطرق التي يجري تشغيلها من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل دولة الكويت في كلا الاتجاهين:

نقطة فيما وراء	إلى	نقطة متوسطة	من
أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط في دولة
أوزبكستان	في		الكويت



القسم 2:
الطرق التي يجري تشغيلها من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل او زباكتان في كلا الاتجاهين:-

نقطة فيما وراء	إلى	نقطة متوسطة	من
أي نقطة	أي نقطة في دولة	أي نقطة	أي نقطة في
	الكويت	أوزبكستان	

ملاحظات:-

- 1) يجوز، بناءً على اختيار مؤسسات النقل الجوي المعينة، إلغاء النقاط المترتبة وال نقاط فيها وراء على أي أو جميع الرحلات، شريطة أن تبعها وتنتهي تلك الخدمات المنق طبيعاً في آخر نقطة في كل دولة، وذلك الذي لا يتعارض مع المقتضيات العامة.
- 2) يحق مؤسسة المطران للطيران من قبل أحد الطرفين المتعاقدين في نقل الركاب والأئمة والبضائع وغيرها من النقاط المترتبة في أقصى طرف المتعاقدين الآخر وال نقاط الموجهة في البلدان الثالثة سيكون خاضعاً لاتفاق حاسم بين شركات الطرفين. سلطات كلا الطرفين المتعاقدين".

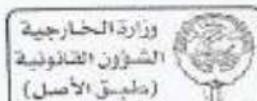
المطالفي مسفر عالي

المادة 2

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

المادة 3

يدخل هذا البروتوكول إلى حيز النفاذ بعد استكمال الإجراءات القانونية الداخلية لدى كل طرف متعاقد، ويقوم كل طرف متعاقد بإخطار الآخر عن استكماله لهذه الإجراءات من خلال تبادل المذكرات الدبلوماسية.



وإثبات لما تقدم، قام الموقعون أدناه، المقرضون حسب الأصول من حكوماتهم، بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في مدينة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2025، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والأوزبكية والإنجليزية، وتعتبر هذه النصوص متساوية في الجهة. وفي حالة وجود اختلاف في التفسير، يرجح النص الإنجليزي.

المحامي مسفر عايف

حكومة جمهورية أوزبكستان

حكومة الكويت

mesferlaw.com



عبد الله على
وزير الخارجية

00 000 000
بختيار سعیدوف
وزیر الخارجیة

